مؤتمر الحوار الوطني السوري: خطوات نحو بناء دولة موحدة

اكد البيان الختامي لموٴتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد، اليوم الثلاثاء، في دمشق، اٴن:"التشكيلات المسلحة هي جماعات خارجة عن القانون"، وبينما اٴعلن عن:"رفض اٴي شكل من اٴشكال التجزيٴة والتقسيم للبلاد، شدد على الإسراع بإعلان دستوري وبتشكيل المجلس التشريعي الموٴقتين، إلى جانب تشكيل لجنة دستورية لإعداد مسودة دستور دايٴم للبلاد".

وكما أبدى البيان دعمه لدور المرأة في المجالات كافة، ودعا أيضاً إلى ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب السوري، ورفع العقوبات الدولية المفروضة على البلاد.

واجتمع ميٴات السوريين في القصر الريٴاسي في دمشق لحضور الموٴتمر الذي يستمر يوما واحدا واٴشاد به موٴيدون باعتباره غير مسبوق لكن منتقدين يخشون اٴن يكون مجرد واجهة لعملية انتقالية يقودها اٴساسا الزعماء الجدد في سوريا.

وبعد افتتاح الموٴتمر من قبل ريٴيس الفترة الانتقالية اٴحمد الشرع، توزع المشاركون على قاعات

الحوار، وبدؤوا عملية نقاش شفافة وشاملة، حول مختلف القضايا المصيرية وخلُص إلى "18" مخرجاً.

ودعا البيان الختامي إلى:

الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية، وسيادتها على كامل أراضيها، ورفض أي شكل من أشكال التجزيئة والتقسيم، أو التنازل عن أي جزء من أرض الوطن.

إدانة التوغل الإسرائيلي في الأراضي السورية، باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة السورية، والمطالبة بانسحابه الفوري وغير المشروط، ورفض التصريحات الاستفزازية من رئيس الوزراء الإسرائيلي، ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب السوري، والضغط لوقف العدوان والانتهاكات.

الإسراع بإعلان دستوري موقت يتناسب مع متطلبات المرحلة الانتقالية، ويضمن سد الفراغ الدستوري، بما يسرع عمل أجهزة الدولة السورية.

ضرورة الإسراع بتشكيل المجلس التشريعي الموقت، الذي سيضطلع بمهام السلطة التشريعية، وفق معايير الكفاءة والتمثيل العادل.

تشكيل لجنة دستورية لإعداد مسودة دستور دايم للبلاد، يحقق التوازن بين السلطات، ويرسخ قيم العدالة والحرية والمساواة، ويوسس لدولة القانون والموسسات.

تعزيز الحرية كقيمة عليا في المجتمع، باعتبارها مكسباً غالياً دفع الشعب السوري ثمنه من دمايه، وضمان حرية الرأي والتعبير.

احترام حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة في المجالات كافة، وحماية حقوق الطفل، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل دور الشباب في الدولة والمجتمع.

ترسيخ مبدأ المواطنة، ونبذ أشكال التمييز كافة على أساس العرق أو الدين أو المذهب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة العرقية والدينية.

تحقيق العدالة الانتقالية، من خلال محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإصلاح المنظومة القضائية، وسن التشريعات اللازمة، والآليات المناسبة لضمان تحقيق العدالة، واستعادة الحقوق.

ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب السوري، ونبذ أشكال العنف والتحريض والانتقام كافة، بما يعزز الاستقرار المجتمعي، والسلم الأهلي.

تحقيق التنمية السياسية وفق أسس تضمن مشاركة فيئات المجتمع كافة في الحياة السياسية، واستصدار القوانين المناسبة لذلك، والتأكيد على إجراءات العزل السياسي وفق أسس ومعايير عادلة.

إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة، عبر تبني سياسات اقتصادية تحفيزية، تعزز النمو وتشجع على الاستثمار وحماية المستثمر، وتستجيب لاحتياجات الشعب، وتدعم ازدهار البلاد.

الدعوة إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، والتي باتت بعد إسقاط النظام تشكل عبيئاً مباشراً على الشعب السوري، ما يزيد من معاناته، ويعيق عملية إعادة الإعمار، وعودة المهجرين واللاجيئين.

إصلاح المؤسسات العامة، وإعادة هيكلتها، والبدء بعملية التحول الرقمي، بما يعزز كفاءة المؤسسات، ويزيد فاعليتها، ويساعد على مكافحة الفساد، والترهل الإداري، والنظر في معايير التوظيف على أساس الوطنية والنزاهة والكفاءة.

ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في دعم المجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية لمساندة الجهود الحكومية في إعادة الإعمار، ودعم الدولة لمنظمات المجتمع المدني بما يضمن لها دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية والاستقرار.

تطوير النظام التعليمي، وإصلاح المناهج، ووضع خطط تستهدف سد الفجوات التعليمية، وضمان التعليم النوعي، والاهتمام بالتعليم المهني، لخلق فرص عمل جديدة، وربط التعليم بالتكنولوجيا لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، والاستمرار في الحوارات على مختلف الأصعدة والمستويات،

وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، والتزاماً بمبدأ الشفافية سوف يصدر تقرير تفصيلي من اللجنة التحضيرية، يعرض مشاركات وآراء الحضور في مؤتمر الحوار الوطني.

تعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، والاستمرار في الحوارات على مختلف الأصعدة والمستويات، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، والتزاماً بمبدأ الشفافية سوف يصدر تقرير تفصيلي من اللجنة التحضيرية، يعرض مشاركات وآراء الحضور في مؤتمر الحوار الوطني.

واختتم البيان بـ:"تخليداً لذكرى الشهداء الذين بذلوا أرواحهم حتى ننال حريتنا، ولكل الجرحى والمعتقلين والمغيبين والمهجرين وأهليهم وذويهم، ولكل من قدم التضحيات من الشعب السوري، فإن هذا البيان يمثل عهداً وميثاقاً وطنياً تلتزم به القوى الفاعلة كافة، وهو خطوة أساسية في مسيرة بناء الدولة السورية الجديدة".